

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٤٨ لسنة ١٩٨١

بشأن الموافقة على البروتوكول المالى بين حكومتى جمهورية مصر العربية
والجمهورية الفرنسية الموقع فى باريس بتاريخ ٢٤ أبريل سنة ١٩٨١

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على البروتوكول المالى بين حكومتى جمهورية مصر العربية والجمهورية الفرنسية
الموقع فى باريس بتاريخ ٢٤/٤/١٩٨١ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ما

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٢ شعبان سنة ١٤٠١ (٢٤ يونيه سنة ١٩٨١)

أنور السادات

بروتوكول مالي

بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الجمهورية الفرنسية
رغبة في تقوية أو اصر علاقات الصداقة والتعاون التقليدية بين البلدين اتفقت حكومة
الجمهورية الفرنسية وحكومة جمهورية مصر العربية على إبرام البروتوكول الحالى التالى
نصوصه :

مادة ١ - قيمة وهدف المعونات المالية :

توافق الحكومة الفرنسية على أن تقدم لحكومة جمهورية مصر العربية تسهيلات
اثمانية بحد أقصى قدره ٧٢٨,٤٨ مليون فرنك لتمويل شراء معدات وخدمات مخصصة
للمشروعات المتفق عليها من الطرفين :

وتتخذ هذه المعونات الشكل التالى :

قروض من الخزانة العامة الفرنسية بحد أقصى ٢١٠ مليون فرنك .

تسهيلات اثمانية خاصة بحد أقصى قدره ٥١٨,٤٨ مليون فرنك مضمونة من الحكومة
الفرنسية .

هذه التحويلات مخصصة لتنفيذ المشروعات المدرجة بالقائمة الملحقة بالبروتوكول الحالى .

المواد التالية تنطبق على المشروعات الأخرى فيما عدا المرحلة الأولى لكل من
مشروعى مترو أنفاق القاهرة وتجديد شبكة المواصلات السلكية واللاملكية المصرية والذي
يتم تمويلهما بالبروتوكول المالى الموقع فى ٢٠/٦/١٩٨٠ والبروتوكول الخاص الموقع فى ٢٠/٦/١٩٨٠
على التوالى .

مادة ٢ - يتم التمويل المشار اليه فى المادة الأولى من البروتوكول بالنسبة للمشروعات
المدرجة بالقائمة الملحقة عن طريق استخدام كل من قروض الخزانة العامة من ناحية
والتسهيلات التجارية المضمونة من ناحية أخرى :

(١) تحدد قيمة السحب من قروض الخزانة العامة الفرنسية بـ ٢٥ ٪ من القيمة
المستحقة السداد بفرنسا عن المشتريات من السلع والخدمات الفرنسية .

(ب) يقتصر استخدام قروض الخزانة العامة الفرنسية على تمويل الدفعات المسددة للموردين الفرنسيين والتي تكون مساوية لـ ٢٥ ٪ من قيمة السلع والخدمات التي من أصل فرنسي ويجب ألا تقل الدفعة المسددة عند التعاقد عن ١٠ ٪ من القيمة السالفة الذكر .

(ج) تغطي التسهيلات الائتمانية الخاصة المضمونة باقى قيمة تمويل المشروعات بنسبة ٧٥ ٪ من القيمة واجبة السداد .

مادة ٣ - طرق وشروط التسهيلات الائتمانية :

(١) تستحق على قروض الخزانة العامة فائدة مقدارها ٣ ٪ بالنسبة للالتزام القائم وتستهلك خلال ٢٥ سنة على ٤ قسطا نصف سنوى متساو متتال يستحق أولها بعد ٦٦ شهرا من تاريخ مضي ثلاثة أشهر يجرى خلالها أول سحب أيا كانت قيمته .

(ب) تسرى الفائدة من تاريخ كل سحب وتحسب وتسدد فى نهاية كل نصف سنة .

(ج) يتم إبرام اتفاق بين البنك المركزى المصرى نيابة عن الحكومة المصرية وبنك كريدى ناسيونال (Credit National) نيابة عن الحكومة الفرنسية لتحديد طرق استخدام وسداد قروض الخزانة العامة الفرنسية .

(د) تسدد التسهيلات الائتمانية الخاصة المضمونة على ٢٠ قسطا نصف سنوى متتال يستحق أولها بعد ٦ شهور من بدء تسليم المعدات والتجهيزات وفقا لشروط العقد التجارى أو الاتفاق المصرفى . ويحدد نفس العقد أو الاتفاق الحد الاقصى للفترة التى تنقضى بين توقيع العقد وبدء سداد التسهيلات ويحدد أيضا سعر الفائدة المستحق الذى سيكون سائدا على هذه التسهيلات مضافا إليها قسط تأمين هذه التسهيلات لدى "الكوفاس" .

(هـ) العملة الحسابية وعملة السداد هى الفرنك الفرنسى .

مادة ٤ - أجل الاستخدام :

حتى يتسنى استخدام التسهيلات المنصوص عليها في المادة (١) يجب أن تبرم العقود مع الموردين الفرنسيين في موعد غايته ٣٠ يونيو ١٩٨٢ ، ويجب ألا تقل قيمة العقد عن ١٠ مليون فرنك .

مادة ٥ - طريقة الاستخدام :

يتم تحديد الاستخدام النهائي لعقود المشروعات التي تمول في نطاق البروتوكول الحالى والمشار إليها في المادة الأولى بكتاب متبادل بين المستشار التجارى لدى سفارة فرنسا بالقاهرة نيابة عن السلطات الفرنسية المختصة ووزارة الاقتصاد والتعاون الاقتصادى بجمهورية مصر العربية .

ويتبع نفس أسلوب تبادل الخطابات عند الرغبة في استبدال مشروعات جديدة بالمشروعات الموضحة بالقائمة المرفقة بالبروتوكول الحالى .

مادة ٦ - النقل والتأمين :

تحدد قيمة العقود التي تعقد في نطاق هذا البروتوكول على أساس أسعار (C.A.F.) مع ذلك فإن تمويل الشحن والتأمين يتم في حدود النسبة الواردة في المادة (٢) أعلاه عن طريق استخدام قروض الخزانة والتسهيلات الخاصة المضمونة وذلك في حالة إتمام الشحن بواسطة الفرنسيين وفي حالة إبرام عقد التأمين لدى شركة فرنسية .

مادة ٧ - بدء سريان البروتوكول :

يسرى البروتوكول الحالى بمجرد تبادل المذكرات بين الحكومتين التي تفيد إتمام الإجراءات اللازمة في هذا الشأن .

تصديقا على هذا الاتفاق وقع ممثلا الحكومتين المفوضين في هذا الشأن البروتوكول الحالى .

تم في باريس في ٢٤ أبريل ١٩٨١ من نسختين متطابقتين باللغة الفرنسية .

عن حكومة الجمهورية الفرنسية

عن حكومة جمهورية مصر العربية

فيليب لاجيت

عبد العزيز زهوى

قائمة بالمشروعات المتفق عليها بين الطرفين
والتي يتم تمويلها طبقا لنص المادة الأولى من البروتوكول

القيمة بالمليون فرنك

٢٠٠	تنفيذ مشروع مترو أنفاق القاهرة (مرحلة أولى)
١٤٨,٤٨	تجديد شبكة التليفونات (مرحلة أولى)
٧٠	عقد الإشراف على أعمال المرحلة الأولى من مترو القاهرة
٥٠	معدات لميناء دمياط الجديد
٥١	معدات لمشروع محطة كهرباء أبو قير
٢٥	محطات طلمبات لترعة السلام
٢١	معدات لميناء القاهرة الجوى (صالة الركاب رقم ٢)
١٢	مخازن تبريد
١٥	مصنع لإنتاج المكرونة
٣٠	تركيبات لمشروع المجرى بمدن محافظة القليوبية
٢,٢	محطات خدمات فرعية للسد العالى (*)
٦٠	معدات لتأهيل مصنع نسيج مصر/حلوان
٥	دراسات للمستشفيات
٢٠	مصنع لإنتاج الخميرة
١٠	إدخال نظام الكمبيوتر بجمارك بورسعيد
٨,٨	احتياطي
٧٢٨,٤٨	الإجمالي

(*) يستثنى هذا المشروع من نص المادة الرابعة من البروتوكول الحالى .

باريس فى ٢٤ أبريل ١٩٨١

سيدى الرئيس

خلال مباحثاتنا اليوم أعلمتمونى بالاهتمام الذى توليه السلطات المصرية لعدة مشروعات للتنمية ذات الأهمية القصوى والتي تشرف عليها شركات فرنسية بالإضافة إلى القائمة المرفقة بالبروتوكول المالى المبرم بتاريخ اليوم .

اتفق الطرفان بعد إجراء اختبار أولى لهذه المشروعات أن يدونا قائمة موضوعات لاتفاق موحد ومرفقة بهذا الكتاب المتبادل الحالى . يمكن تمويل هذه المشروعات بعد دراستها حالة بحالة بمعرفة جهات التمويل المختصة وبحسب أهميتها الخاصة من التسهيلات الائتمانية الخاصة المضمونة من الكوفاس بالشروط المعتادة لهذا التسهيلات الائتمانية وبخاصة فيما يتعلق بالضمانات الحكومية أو المصرية ومع مراعاة الاتفاقات الدولية السارية .

أرجو التكرم بإحاطتى بتسلمكم هذا الكتاب .

وتفضلوا ياسيدى بقبول فائق احترامى ما

رئيس وفد جمهورية مصر العربية

عبد العزيز زهوى

رئيس وفد حكومة فرنسا

فيليب لاجيت

مرفق

القيمة بالمليون فرنك فرنسى

عمليات

٤٠	معدات لشركة النصر للتليفزيون
٧٠	معدات لمشروع محطة كهرباء أبو قير
٨٠	تطوير مستشفى الهلال الأحمر
٤٠	معدات طيئة سكك حديد مصر
٢٩٠	معدات لتأهيل مصنع مصر / حلوان للغزل والنسيج
٣٠	مصنع لإنتاج خيوط البوليستر
١٦٠	تنفيذ مشروع ميناء دمياط
٦٠	تركيبات ومعدات لمشروعات المجرى بمدن محافظة القايوبية

الإجمالى ٧٧٠

باريس في ٢٤ أبريل ١٩٨١

السيد الرئيس

لقد تسلمت اليوم خطابكم الذي يتضمن :

بناء على المباحثات التي تمت اليوم ، أود أن أوجه انتباهكم للأولوية التي توليها الحكومة المصرية لمشروع ميناء دمياط .

وإني أؤكد لكم أن الحكومة المصرية تعتمد تنفيذ المرحلة الأولى (عدد ٦ أرصفة) من المشروع الذي تقوم بتنفيذه الشركة العامة للإنشاءات .

ونحن نتفق على أن تمويل هذا المشروع سيتم طبقا لما يلي :

١ - تمويل من بروتوكولات مالية في حدود مبلغ ١٣٩,٥ مليون فرنك فرنسي للعدات والخدمات موزعة كما يلي :

مليون فرنك	
٤٨,٢	— معدات بحرية
١٦,٤	— دراسات
٣,٧	— تدريب
٢٣,٠	— أرصفة حاويات
٤٣,٠	— عدد ٥ أرصفة متحركة
٥,٢	— أجهزة اتصالات
<u>١٣٩,٥</u>	

ويتكون حد هذه الأثمان من :

٥,٤٢٥ مليون فرنك من قروض الخزانة ، ١٦,٢٧٥ مليون فرنك تسهيلات تجارية مضمونة في نطاق البروتوكول الموقع في ١٣ فبراير ١٩٧٨

١٢,٥ مليون فرنك من قروض الخزانة ، ٣٧,٥ مليون فرنك تسهيلات تجارية مضمونة في نطاق البروتوكول المالي الموقع اليوم .

١٦,٩٥ مليون فرنك من قروض الخزانة ٥٠,٨٥٦ مليون فرنك تسهيلات تجارية مضمونة والتي ستتاح فى نطاق البروتوكول العادى القادم .

٢ - تمويل فى نطاق القائمة (ب) عن طريق تسهيلات تجارية مضمونة لا تزيد عن ٨٠٪ من قيمة المعدات والخدمات موزعة كما يلى :

تسهيلات تجارية لفترة ٨ سنوات لكل من :

مليون فرنك

— الأعمال المدنية ٣٣١,٨

— صوامع ٥٠,٧

٣٨٢,٥

تسهيلات تجارية لفترة ٥ سنوات لكل من :

— معدات صيانة ٢١,٦

— قطع غيار ٦,٢

— عربات خدمه ٣,٢

— مواد أخرى ٤,٠

٣٥,١

وقد تم تخصيص مبلغ ١٦٠ مليون فرنك لهذا المشروع ضمن القائمة (ب) الملحقة بالبروتوكول الموقع اليوم .

يحتسب سعر الفائدة المستحقة على هذه التسهيلات على أساس السعر السائد فى تاريخ توقيع العقود .

أكون شاكرا لو أعلتمونى بتأكيد موافقة حكومتكم على ما سبق .

وأنى أؤكد لكم موافقة حكومتنا على ما سبق .

وتفضلوا ياسيدى الرئيس بقبول عظيم تقديرى ما

رئيس الوفد لحكومة فرنسا

رئيس الوفد لحكومة جمهورية مصر العربية

فيليب لاجيت

عبد العزيز زهوى

باريس في ٢٤ أبريل ١٩٨١

سيدى الرئيس

خلال المباحثات التي تمت اليوم تم الاتفاق على تحديد تاريخ محدد وهو ١٩٨٢/٦/٣٠ لإنهاء التعاقدات التي تم مع الموردن الفرنسيين في نطاق البروتوكولات التالية :

١٩٧٦/١٢/٩

١٩٧٨/٢/١٣

١٩٧٩/١٠/١٧

أكون شاكرا لو تفضلتم بتأكيد حكومتكم على ما سبق .

وتفضلوا ياسيدى الرئيس بقبول فائق احترامى ما

رئيس الوفد الفرنسى

رئيس الوفد المصرى

فيليب لاجيت

عبد العزيز زهوى

باريس في ٢٤ أبريل ١٩٨١

السيد/الرئيس

بناء على المباحثات التي تمت اليوم ، وطلبكم معرفة نية الحكومة الفرنسية من ناحية تمويل المرحلة الثانية من برنامج تجديد شبكة التليفونات المصرية والمرحلة الثانية من مشروع مترو أنفاق القاهرة .

فطبقا لما أعلنه السيد مونورى ، خلال المباحثات التي تمت يوم ١٩ فبراير ١٩٨١ مع السيد الدكتور عبد المجيد ، من أن فرنسا توافق على تمويل الأجزاء الأساسية اللازمة لمشروع تطوير شبكة تليفونات الاسكندرية بمعدات فرنسية .

من الممكن أن يتم تحديد نظام التمويل الخاص بهذا المشروع خلال عام ١٩٨١ عند انعقاد المفاوضات التجارية في الموعد المناسب والذي يكون قد تم فيه الانتهاء من إعداد البيانات التفصيلية الكافية عن المشروع .

وفى نفس الوقت تؤكد الحكومة الفرنسية أيضا موافقتها على أن تقوم بدورها فى المرحلة القادمة من تنفيذ مترو أنفاق القاهرة .

وأكون شاكرا لو أعلمتمونى بموافقة حكومتكم على ما سبق .

وتفضلوا ياسيدى الرئيس بقبول فائق احترامى ما

السيد رئيس وفد جمهورية مصر العربية السيد رئيس وفد الحكومة الفرنسية

عبد العزيز زهوى فيليب لاجيت

باريس فى ٢٤ أبريل ١٩٨١

السيد / الرئيس

بناء على المباحثات التى تمت اليوم ، تم الاتفاق على إعادة تخصيص مبلغ ٢٣ مليون فرنك السابق تخصيصه لمشروع إنتاج قطع اللبن المزود بالبروتين فى نطاق البروتوكول المالى المصرى الفرنسى الموقع فى ١٣/٢/١٩٧٨ كما يلى :

٢١ مليون فرنك لمشروعات صناعة الثلج .

٢ مليون فرنك لاستكمال مشروعات مخازن التبريد والمهولة من البروتوكول المالى الموقع

اليوم بمبلغ ١٢ مليون فرنك .

أكون شاكرا لو أعلمتمونى بموافقة حكومتكم على ما سبق .

وتفضلوا ياسيدى الرئيس بقبول فائق احترامى ما

رئيس الوفد الفرنسى

رئيس الوفد المصرى

فيليب لاجيت

عبد العزيز زهوى

وزارة الخارجية

قرار

وزير الدولة للشئون الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٣٤٨ لسنة ١٩٨١ الصادر بتاريخ ١٩٨١/٦/٢٤ بشأن الموافقة على البروتوكول المالى بين حكومتى جمهورية مصر العربية والجمهورية الفرنسية الموقع فى باريس بتاريخ ١٩٨١/٤/٢٤ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٨١/٦/٢٧ ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ينشر فى الجريدة الرسمية البروتوكول المالى بين حكومتى جمهورية مصر العربية والجمهورية الفرنسية الموقع فى باريس بتاريخ ١٩٨١/٤/٢٤

ويعمل به اعتبارا من ١٩٨١/٦/٢٧ م

د . بطرس بطرس غالى